جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

فرقة مشروع البحث التكويني الجامعي PRFU حول

عصرنة قانون العقود وفق متطلبات اقتصاد السوق – عقود الاستثمار نموذجا-

بالتنسيق مع مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون

تنظم الملتقى الوطني الحضوري وعن بعد:

"دور قوانين السوق في الوقاية من الفساد الاقتصادي ومكافحته"

يوم الخميس 02 ماي 2024

رئيسة الملتقى: الدكتورة كوسام أمينة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
نيابة العمادة المكلفة
بما بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

ديباجـــــة الملتقى

يعتبر الفساد ظاهرة خطيرة تتفاقم بشكل كبير ولا تشمل دولة بعينها سواء متقدمة أو نامية، بل هي قضية عالمية استفحلت في اغلب المجتمعات ولكن بدرجات متفاوتة بحسب خصوصيتها ودرجة تطور كل مجتمع، غير أن ظاهرة الفساد تنامت في الفترة الأخيرة في الدول النامية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. كما أنها ظاهرة تتدخل فيها مجموعة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وتؤثر على مسيرة التنمية في الدولة، ولهذا تتعدد صور الفساد من فساد سياسي إلى فساد إداري وفساد اقتصادي، حيث يعد هذا الأخير أكثرها تأثيرا على كل المستويات، وهو ما يستدعي البحث في أسبابه وطرق مكافحته.

ويعتبر الفساد في جانبه الاقتصادي جريمة قانونية واقتصادية وأخلاقية تنشأ ضمن بيئة تتصف بالضعف القانوني والردع الميداني، تستعمل فيها الوظيفة العامة للكسب الخاص بدافع سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو بغياب الضمير الأخلاقي، تؤدي آثاره إلى هدر المال العام، وتبديد الموارد الوطنية وعدم إنفاقها بشكل يحقق الصالح العام، وبالتالي تعطيل البرامج التنموية وترسيخ التخلف في جميع مجالات الحياة خاصة الاقتصادية.

كما يعمل الفساد أيضا على تشويه التجارة الدولية وحجم الاستثمارات الأجنبية أو المحلية، حيث يعيق النمو الاقتصادي مما يضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع ويؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار، وهو ما يسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كالاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال.

حيث تعد النتيجة الأساسية للفساد الاقتصادي هي إضعاف الدولة وذهاب هيبتها، وهو ما يحتم على كل الأطراف الفاعلة بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني التصدي لهذه الظاهرة والحد من تبعاتها الخطيرة على اقتصاد الدولة وعلى الدولة ككل.

فالآثار الخطيرة للفساد الاقتصادي جعلت من هذه الظاهرة الإجرامية الخطيرة موضوع مكافحة دولية متواصلة، حيث أبرمت عدة اتفاقيات ثنائية وجماعية، وتأسست هيئات دولية، واتسع نطاق التعاون الدولي في سبيل مكافحة الفساد والمفسدين. كما عملت الدول على وضع استراتيجيات لمحاربة الظاهرة والتصدي لمخاطرها تستخدم وسائل متنوعة (سياسية- قانونية –إدارية- مؤسسية- إعلامية...) من اجل القضاء على بؤر الفساد والحد من مخاطره، وهو ما يستدعي القيام

بإصلاحات هيكلية في مختلف قطاعات الدولة للقضاء على هذه الظاهرة وتأثيراتها على جهود التنمية.

والجزائر كغيرها من الدول عانت من ظاهرة الفساد الاقتصادي وهو ما اثر على التنمية الاقتصادية فيها ما جعلها تتصدى لهذه الظاهرة من خلال سن العديد من النصوص التشريعية لمكافحتها.

فبالإضافة إلى قانون الوقاية من الفساد ومكافحته والذي يعد النص القانوني الأساسي الذي سعى للتصدي لظاهرة الفساد، والذي لا يشكل محور دراستنا ، بل نسعى من خلال هذا الملتقى إلى تسليط الضوء على القوانين الناظمة للعلاقات بين المتدخلين في السوق، وهي قانون المنافسة وقانون الممارسات التجارية وقانون حماية المستهلك، التي لها دور محوري في الوقاية من الفساد وعرقلة توسع مجالاته، ووضع ضوابط للتصدي للوسائل والاليات التي قد يعتمدها المفسدون للتضليل داخل السوق، سواء في علاقاتهم الاقتصادية او في توظيف العائدات الناتجة عن الممارسات الاقتصادية غير الشرعية التي قد يعتمدها مرتكبو جرائم الفساد.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات الخارجية
الأستاذ محمد المعين دياخين سطيف 2

إشكالية الملتقى

ما مدى فعالية قوانين السوق في التصدي لظاهرة الفساد الاقتصادي والحد من مخاطره ضمانا لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة؟

أهداف الملتقى

-تحديد المقصود من الفساد بشكل عام أنواعه وصوره، مع التركيز على الفساد الاقتصادي.

-إبراز مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاقتصادي من خلال تحديد خطورة الفساد الاقتصادي وتبعاته.

- تحديد اثار الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- البحث عن وسائل واليات مكافحة الفساد الاقتصادي في الجزائر للحد من تبعاته المقوضة للاقتصاد.

- تسليط الضوء على القوانين الناظمة للسوق ودورها في التصدي لظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر.

محاور الملتقى

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للفساد الاقتصادي .

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لقوانين السوق وعلاقتها بالفساد الاقتصادي.

المحور الثالث: آليات الوقاية من الفساد الاقتصادي في قوانين السوق

أولا- ضبط السوق كأداة للوقاية من الفساد الاقتصادي.

ثانيا- مساهمة شفافية الممارسات التجارية في الوقاية من الفساد الاقتصادي.

ثالثا- توعية المستهلك ومحاربة الغش وعلاقتهما بالوقاية من الفساد الاقتصادي.

المحور الرابع: مكافحة التجارة غير الشرعية كضرورة للقضاء على الفساد الاقتصادي.

اولا- المقصود بالتجارة غير الشرعية.

ثانيا-مخاطر التجارة غير الشرعية وعلاقتها بالفساد الاقتصادي.

ثالثا- التلازم بين القضاء على التجارة غير الشرعية ومكافحة الفساد الاقتصادي.

رئيس اللجنة العلمية: د. مخانشة آمنة

نائب رئيس اللجنة العلمية: د زروق نوال

أعضاء اللجنة العلمية

-ا.د امال زايدي – ا.د باطلي غنية- ا.د روابح فريد- ا.د بلعيساوي محمد الطاهر - د.عماروش سميرة- د.بلعزام مبروك – د. كوسام أمينة - د. كسكاس أسماء- د. بن زيد فتحي- د. مخانشة آمنة - د.بوخالفة فيصل- د. مناري عياشة- د. هلالة نادية- د. مهداوي حنان – د. زروق نوال- د. قارس بوبكر- د. رمازنية سفيان- ا. ريمان حسينة-

ا. علاق لمنور - د. بوزيد سليمة–د. عبيزة منيرة- د. بوقندول سعيدة - د. رقيعي اكرام- د. قجالي محي الدين- د. جوامع زوبير- د. بن خالد فاتح- د. ذيب زكرياء– د. بن خليفة مريم- د. بن الصغير شهرزاد – د. مشري سلمى- د. بورزام رمزي- د. هامل فوزية- د.خلوف حسام – د. غبابشة اميرة- د. مصعور فطيمة الزهراء- د. قايم سارة- د. لعميري ايمان - ا. بن اوديع نعيمة .

رئيس اللجنة التنظيمية : د. كسكاس اسماء

نائب رئيس اللجنة التنظيمية د.يوسفي سوسن

أعضاء اللجنة التنظيمية

د. شيباني عبد الله - د. معيزة رضا – بن سيدهم حورية- د. مخانشة آمنة-- د. مقراني خلود- ط.د شطيبي سامي - ط.د هلال نسرين – ط.د عامر مجاني هاجر – ط.د احمد مسعود عبد القادر – ط.د بوعندل وائل – ط.د برباش العيد – ط.د خوالفية جمال –ط.د بولوح نصيرة- ط.د بودوخة عربية مروة- ط.د مريجة خديجة – ط.د سعدون رضا .

اللجنة التقنية للملتقى

د. بوصبع ريمة- د. بونوني مهدي- د. العيدون الحامدي

شـــــروط المشاركة

-يراعى في تحرير المداخلة الأصالة والجدية والموضوعية واحترام المنهجية العلمية.

-أن لا تكون قد سبق المشاركة بها في أبحاث علمية أخرى.

-تقبل المداخلات باللغات الثلاث العربية والفرنسية والانجليزية.

تكتب المداخلات بخط **Sakkal Majalla** حجم 16 بالنسبة للمتن وحجم 12 بالنسبة للهامش.

وتكتب الهوامش في آخر كل صفحة.

وبالنسبة للمداخلات باللغة الأجنبية تحرر بخط **Time New Roman** حجم 12 بالنسبة للمتن وحجم 10 بالنسبة للهامش.

-تحرر المداخلة في حدود 14 إلى 20 صفحة بما فيها قائمة المصادر والمراجع.

- ترسل المداخلات كاملة إلى الايميل التالي:

Colloquedroitsetif2@yahoo.com

مواعيد مهمة

-آخر اجل لإرسال المداخلات كاملة: **15 افريل 2024.**

-الرد على المداخلات المقبولة: **25 افريل 2024.**

-تاريخ انعقاد الملتقى: **الخميس 02 ماي 2024.**